المؤتمرات والاتفاقيات الدولية في مكافحة الهجرة

سجى حسن علي أ.م.د. حسام ممدوح
Sajah4739@gmail.com hussammamdooh@gmail.com
كلية القانون والعلوم السياسية-الجامعة العراقية

الملخص

بدا القلق واضحا من جراء ظاهرة الهجرة غير المشروعة والتدفقات التي تصاحبها وتصل إلى حدود الدول بشكل غير مسبوق ، الامر الذي دفع الدول إلى اتخاذ مبدأ التعاون كحل أمثل للتغلب على التحديات التي رافقت الهجرة غير المشروعة، إذ كانت التحديات تتمثل في وضع قواعد لمكافحة هذه الظاهرة وإيجاد طرق لمنعها ، لأنها مرتبطة بشكل واضح بالجريمة من خلال شبكات الجريمة المنظمة التي تسهل تهريب المهاجرين.

الكلمات المفتاحية: المؤتمرات، الاتفاقيات الدولية، الجريمة المنظمة، الهجرة

International conferences and agreements in combating migration

Saja Hassan Ali Hussam Mamdouh
Iraqi University/ College of Law and Political Science

Abstract

Concern was evident as a result of the phenomenon of illegal immigration and the flows that accompany it and reach the borders of countries in an unprecedented manner, which prompted countries to take the principle of cooperation as an ideal solution to overcome the challenges that accompanied illegal immigration, as the challenges were represented in setting rules to combat this phenomenon and finding Ways

to prevent it, because it is clearly linked to crime through organized crime networks that facilitate the smuggling of migrants.
Keywords: international conferences, conventions, organized crime, immigration

المقدمة

شهدت الدول المتقدمة ومنها الدول الأوروبية على وجه الخصوص باعتبارها دولاً مستقبلة لليد العاملة ظاهرة الهجرة منذ أمد بعيد، أصبحت تعرف فيما بعد بالهجرة السرية أو غير المشروعة أو غير القانونية، هذه الهجرة بدأت في السبعينيات وتزامنت مع منع استيراد اليد العاملة الأجنبية من قبل الدول الأوروبية، وعرفت تزايداً مع هذا المنع الأمر الذي أدى إلى تحول العمالة إلى مهاجرين غير شرعيين والذين ازداد عددهم في عقد الثمانينات بسبب دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، رغم كل الاتفاقات والمواثيق المبرمة بين الدول إلا أنها لم تكن حصنا منيعا ضد الهجرة غير المشروعة، بل بالعكس أسهمت في خلق العديد من الشبكات التي تخطط لهذه العمليات، حيث أعطت المجال لمافيا الهجرة غير المشروعة ممن يتاجرون في البشر عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية.

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من اهمية قضية الهجرة غير المشروعة كونها قضية انسانية تأثرت بها العديد من الشعوب في العالم كما انها صارت تشكل هاجساً للدول المتقدمة المستقبلة للاجئين بسبب اعداد اللاجئين الكبيرة والتي لا تنسجم مع امكانيات وقدرات الدول المستقبلة على احتوائهم لذلك يحاول هذا البحث دراسة الاتفاقيات الدولية التي سعت من خلالها الدول المستقبلة للمهاجرين واللاجئين الى ايجاد حل لمكافحة هذه الظاهرة.

اشكالية البحث

يحاول هذا البحث معرفة الجهود الدولية في مكافحة ظاهرة الهجرة من خلال الاجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هي ابرز المساعي الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة؟

٢- ما هي النتائج التي اسفرت عنها تلك المساعي في معالجة ظاهرة الهجرة؟

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها ، ان الدول سعت لمعالجة ظاهرة الهجرة غير المشروعة عبر جملة من الاتفاقيات الدولية الناجمة عن مؤتمرات دولية عديدة ساهمت بالحد جزئياً من ظاهرة الهجرة.

منهج البحث

يستند هذا البحث في منهجه العلمي على المنهج الوصفي في العلاقات الدولية وذلك لوصف المؤتمرات والاتفاقيات الدولية وشرح ابرز ما توصلت اليه من نتائج تساهم في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لفهم اعمق للحلول التي طرحت في سبيل ذلك.

هيكلية البحث

تقسم هيكلية البحث الى مبحثين رئيسيين بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، أذ يتحدث المبحث الاول عن المؤتمرات الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة ، اما المبحث الثاني فيركز على الاتفاقيات الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة.

المبحث الأول: المؤتمرات الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة

ان المتتبع للإعلانات الصادرة عن منظمة الامم المتحدة يجد انها ترى بأن معالجة قضية الاتجار بالبشر تتطلب منهجاً دوليا شاملا في بلدان المنشأ والعبور

والمقصد، يشمل تدابير لمنع ذلك الاتجار ومعاقبة المتّجرين وحماية ضحايا ذلك الاتجار بوسائل منها حماية حقوقهم الإنسانية المعترف بها دوليا، وعلى الرغم من وجود اعلانات ومواثيق، صكوك دولية ضمن هذا الاطار الا انه لا يوجد صك عالمي يتناول جميع جوانب الاتجار بالأشخاص عليه سنحاول حصد الاتفاقيات الاولية المتعلقة بموضوع الدراسة ضمن هذا المطلب كالآتي:-

اولاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:-

وبتتبع الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتبناة من قبل منظمة الأمم المتحدة فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٥/٢٥ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/ ٢٠٠٠ تعد الصك الدولي الرئيس في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقد تم فتح باب التوقيع على الاتفاقية من قبل الدول الأعضاء في مؤتمر سياسي رفيع انعقد لهذا الغرض في باليرمو- إيطاليا في الفترة من ١٢-١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠ ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٣، حيث أُلحق بالاتفاقية ثلاث بروتوكولات تستهدف مجالات ومظاهر محددة للجريمة المنظمة حيث تضمن الاتي:

١.بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال.

٢. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

٣. بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة واشترطت الأمم المتحدة على البلدان الانضمام الى الاتفاقية قبل ان تصبح طرفاً في اي بروتوكول، وذلك تشجيع الدول على ان تكون طرفاً في الاتفاقية الرئيسية .

ثانياً: المؤتمر الأورو- إفريقي: حول قضايا الهجرة

بدأت جلسات المؤتمر في تموز عام ٢٠٠٦ والذي حضره ٥٧ وزير من دول أوروبية وإفريقية في العاصمة المغربية الرباط وبدأ الحضور مباحثاتهم بشأن وضع استراتيجية جديدة للحد من ظاهرة الهجرة السرية من إفريقيا نحو أوروبا، إذ كان المؤتمر يهدف إلى تعبيد الطريق أمام تعاون متجدد بين أوروبا وإفريقيا[١].

وجاء تنظيم هذا المؤتمر ضمن مبادرة مغربية إسبانية وبدعم فرنسي، إذ قامت خلاله الوفود المشاركة على مدى يومين بمناقشة إشكالية الهجرة غير المشروعة والتحديات الأمنية والإنسانية التي تطرحها، ورغم أن الدول الإفريقية المشاركة في المحادثات ستحاول طرح جانب التنمية كأهم عامل لمكافحة الهجرة غير المشروعة، إلا أن المعطى الأمني الذي تنظر من خلاله الدول الاوربية لهذا الملف فرض سيفرض نفسه بقوة. فيما غابت مسألة وضع المعالجات الحقيقية لما تعانيه هذه البلدان ولما يشكل الدافع الاهم والابرز لتزايد معدلات الهجرة فيها، واكتسب مؤتمر الرباط اهمية خاصة تمثلت في رغبة المؤتمرين في تقريب وجهات نظر الدول المصدرة– ان صح التعبير– للمهاجرين وتلك المستقبلة لهم.

عامل آخر مضاف ساهم في زيادة اهمية هذا المؤتمر تجسد في الرغبة المشتركة للأوربيين والافارقة في التصدي للأسباب العميقة لظاهرة الهجرة غير المشروعة ، خصوصاً بعد ان بدأت ضحايا عمليات الهجرة غير المشروعة تظهر وتنتشر بين الناس مما حرك مشاعر الرأي العام العالمي وشجع العالم باتجاه البحث عن حل لهذه الازمة الانسانية.[٢]

---

[١] – ادريس بوسكين، أوروبا والهجرة الاسلام في أوروبا، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣، ص٦٨.

[٢] – عزت احمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٣

مقررات ونتائج المؤتمر الأورو- إفريقي

من مقررات ونتائج المؤتمر الاورو افريقي هي الاتي :

١-نهج قاري لتحدي الهجرة غير المشروعة :

إن هذا المؤتمر يدعو إلى التفكير الشامل والمتعمق في ظاهرة الهجرة. لكن أهميته أنه يجسد رغبة أوروبية وأفريقية مشتركة في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية. أصبحت عملية إيجاد حل للظاهرة أكثر إلحاحًا في أعقاب الأحداث المأساوية التي لا تزال تتكشف في مضيق جبل طارق وجزر الكناري، خاصة بعد صور جثث المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين التي ألقتها الأمواج إلى شواطئ المغرب وإسبانيا تثير غضب العالم جذبت مشاعر الرأي العام اهتمامًا متزايدًا من المنظمات الإنسانية. بناءً على الفهم العميق لتعقيدات المشكلة وأسبابها، تسعى الدول المجتمعة إلى جعل هذا الاجتماع نقطة انطلاق لحوار منتظم بين أوروبا وأفريقيا حول قضايا الهجرة التي تؤثر على ملايين الأفارقة. وتأتي هذه المحاولة في إطار الجهود الإقليمية والدولية لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية معالجة شاملة، لا تقتصر على الجوانب الأمنية، بل تركز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، التي دفعت بعض الدول إلى المطالبة بمصالح شعوبها. لتكون في المقام الأول. المصالح الضيقة للحكومة.[٣]

٢- التعاون الأمني بين الدول الاوروبية والافريقية :

قدم الوفد الأوروبي إلى العاصمة المغربية عددا من المقترحات والخطط التي يرغب في عرضها على نظرائه الأفارقة. تركز معظم هذه المقترحات على

[٣] - محمود أحمد محمود الكاديكي ، التنسيق والتعاون لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إقليميا : دراسة حالة التنسيق و التعاون الليبي / الإيطالي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (٢٠١٨ - ٢٠٠٨) ، رسالة ماجستير في جامعة بنغازي يونيو ٢٠٢٠ م ، ص١٤١

التعاون الأمني بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية على طرق الهجرة من وسط وغرب إفريقيا إلى أوروبا. ومن بين المقترحات سعت الأطراف في الاجتماع إلى التوصل إلى اتفاق بشأن تعزيز الضوابط الحدودية في أوروبا وأفريقيا كإجراء احترازي يهدف من جهة لحماية القارة الأوروبية من تسلل المهاجرين غير الشرعيين والحد من ظاهرة الموتى. قوارب تغادر أفريقيا. ساحلي. ستشمل الخطة إعادة القوات الأمنية المسؤولة عن حراسة الحدود وتزويدها بالمعدات والمعدات اللازمة لأداء مهامها بشكل جيد. وشمل أيضا تدابير عاجلة وفعالة يود المشاركون الموافقة عليها لتعزيز التنسيق مع بلدان المنشأ والعبور واستقبال المهاجرين من خلال إنشاء قاعدة بيانات رقمية تحتوي على المعلومات اللازمة عن الجريمة. يمكن للمنظمات المتخصصة في تهريب البشر أن توفر وسائل الإنذار المبكر للبلدان الأفريقية ذات الصلة. [٤]

٣-ربط الهجرة بالتنمية والوقوف على اشكالياتها :

سعت الدول الأفريقية في مؤتمر الرباط إلى التأكيد على أن قضايا الهجرة ليست منفصلة عن قضايا التنمية، حيث أن الفقر والبطالة المرتفعة وعدم الاستقرار السياسي والأمني هي الأسباب الجذرية للهجرة في القارة. لذلك، من المتوقع أن تنظر الدول الإفريقية، وعلى رأسها المملكة المغربية، إلى عوامل التنمية باعتبارها الطريقة الأكثر فاعلية لمعالجة قضايا الهجرة في أعمال المؤتمر، ومطالبة الدول الأوروبية بإنشاء آليات تمويل جديدة. وهذا له علاقة بتشجيع التنمية الاقتصادية في أفريقيا والحد من الفقر والبطالة هناك. على هذه الخلفية، وبدعم من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، أعربت الدول الأوروبية عن استعدادها لتقديم يد العون، وزيادة الدعم المالي للقارة السمراء، وتشجيع المشاريع

[٤]- المؤتمر الأورو- إفريقي: محطة مهمة في جهود مكافحة الهجرة السرية: https://www.dw.com/ar/

الاقتصادية في إفريقيا لتحسين معيشة الناس. الظروف في المناطق الفقيرة التي تعاني من نزوح جماعي للسكان هربًا من الظروف غير العادلة والفقر. يأمل الاتحاد الأوروبي أيضًا في تعزيز هذه الإجراءات من خلال تحديد طرق الهجرة القانونية بناءً على احتياجات العمل في البلدان المستقبلة وتنفيذ سياسات اندماج فعالة بالتعاون مع بلدان المنشأ. [٥]

ثالثا – المؤتمر الوزاري السادس لعملية بودابيست ٢٠١٣

ركزت (التزامات إسطنبول) على تطبيق خمسة التزامات اساسية تدور حول:

١- الشراكة

٢- حوكمة الهجرة الشاملة

٣- احترام حقوق الانسان والحريات

٤- الدعم والتضامن

٥- المعرفة

هذه المتطلبات الخمسة جاءت من اجل تحقيق هجرة نظامية آمنة كما تم تبني خطة خمسية لوضع اطار عام للتعاون بين الدول المجتمعة لخمسة سنوات قادمة.

أما نتائج المؤتمر فكانت كالآتي:[٦]

الهدف من المؤتمر :

يتمثل الهدف العام لهذا المؤتمر الى الاستراتيجية بتوفير معلومات حول الأنشطة المطلوبة للاستجابة للنقاط المدرجة في نداء العمل، وكيفية تطبيقها

[٥] – محمود أحمد محمود الكاديكي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٠

[٦] – وثيقة عملية بودابست الوثيقة الاستراتيجية الصادرة بعد اعتماد "التزامات إسطنبول حول شراكة طرق الحرير من أجل الهجرة" و"نداء العمل الخاص بها– الخطة الخمسية"٢٠١٩

ضمن إطار عملية بودابست، أما الاستراتيجية نفسها، فتقوم على توزيع الأنشطة المتخذة، ضمن إطار نداء العمل على ثلاثة أركان مستقلة، واقتراح أداة تعلمية موجهة نحو النتائج في هذا الإطار، يمكن الاطلاع على الخطة التطبيقية بما تحويه من قائمة للأنشطة المدرجة ضمن الأركان الثلاثة الاتية:-

شكل رقم (١) انشطة عملية بودابست[٧]

رابعاً :- المؤتمر الدولي ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية ٢٠١٩

انطلق المؤتمر من اعتبار ان الهجرة غير النظامية باتت تشكل تحدياً عالمياً لا اقليمياً فحسب، فالهجرة وان كانت مرتبطة بالأساس بإقليم وفئات مجتمعية معينة تعاني من ظروف إلا انها بالنتيجة باتت ظاهرة كونية لابد لكل دول العالم ايجاد الحلول لها.

فالحروب الداخلية في العراق وسوريا واليمن والصومال مشاكل عدم التمثيل الاجتماعي والشعور بالدونية في بلدان اخرى، فضلاً عن الشعور بعدم المساواة

[٧]- الوثيقة الاستراتيجية الصادرة بعد اعتماد " التزامات أجل إسطنبول حول شراكة طرق الحرير من الهجرة " و"نداء العمل الخاص بها- الخطة الخمسية مع الخطة التطبيقية لنداء العمل ٥ ديسمبر ٢٠١٩ ، ص٣

بين الجزء الجنوبي من الارض والجزء الشمالي منها وهي ظاهرة لأزمات معقدة تتطلب تكاليف الجهود الدولية لحلها [٨].

كما ان المؤتمر جاء ليؤكد – بحسب القائمين عليه– على المساهمة الفاعلة من قبل دول الشمال في إطار ايجاد حلول للمشاكل العالقة التي تعاني منها الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية – اي ان صح التعبير– سواء على مستوى ايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية ومن خلق فرص عمل تقلل من معدلات البطالة وتخلق فرص لحياة افضل ام على مستوى السعي لإيجاد حلول للمشاكل الأمنية والسياسية التي تعاني منها بلدان اخرى[٩] .

وقد وضع المؤتمر لنفسه مجموعة من الاهداف التي يعمل على تحقيقها، وكالآتي:–

١– التعرف على واقع الهجرة نظامية كانت ام غير نظامية.

٢– دراسة الجوانب الايجابية والسلبية لظاهرة الهجرة على مستوى البلدان المصدرة للمهاجرين والمستقبلة لهم.

٣– السعي لإيجاد حلول حقيقية لهذه المشكلة او التقليل من آثارها كحد ادنى.

المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة

تعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية واحدة من اهم أطر التعاون لتحقيق اهداف مشتركة او لإيجاد حلول لمشاكل معقدة تتطلب تنسيقاً دولياً لمواجهتها.

---

[٨] – أعمال المؤتمر الدولي "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" ما بين الواقع والتداعيات يومي ١٧ و١٨ أكتوبر ٢٠١٩، ألمانيا–برلين،٢٠١٩، ص ٤ – ٥

[٩] – أعمال المؤتمر الدولي، "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية"، ما بين الواقع والتداعيات يومي ١٧ و١٨ أكتوبر ٢٠١٩ ألمانيا–برلين،٢٠١٩، ج ١ ، ص ٤– ٥

ومن ذلك مشكلة الهجرة غير المشروعة التي انتقلت من عملية او صورة شخص يبحث عن بيئة جديدة لحياته او لأسرته الى مشكلة حقيقية وظاهرة ليس بمقدور اي دولة على مواجهتها لوحدها دون تنسيق دولي.

لاسيما بعد ان تشبعت اوربا بالمهاجرين الباحثين عن العمل ، من تلك المواثيق اتفاقية شنغن عام ١٩٨٥ واتفاقية برشلونة عام ١٩٩٥ وغيرها والتي سيتم ذكرها تباعاً وكلاتي:-

١-اتفاقية شنغن ١٩٨٥

يمكننا ادراج هذه الاتفاقية ضمن التنسيق والتعاون بين الدول الأوروبية في المجال الأمني فهي اتفاقية تسمح فقط لحاملي التأشيرة من أية دولة من دول الاتحاد الأوروبي الموقعة على الاتفاقية، بالمرور في أراضي بقية الدول ،وعلى الرغم من سماح هذه الاتفاقية من حرية تنقل الأشخاص بين القول الأوروبية، إلا أن بعض هذه الدول المنضمة لاحقاً لهذه الاتفاقية أخذت بعض الإجراءات للحد من الهجرة، ومن هذه الدول إسبانيا إذ فرضت المزيد من الإجراءات الاحترازية أمام عمليات الهجرة الجديدة[١٠]، وقد تم إبرام هذه الاتفاقية في ١٤تموز ١٩٨٥ م، الا انها لم تدخل حيز التنفيذ إلا في عام ١٩٩٥م، وتضم الاتفاقية ٢٦ دولة – ٢٢ منها تتمتع بعضوية في الاتحاد الأوروبي، وأربع من خارج الاتحاد الأوروبي وهي: أيسلندا، والنرويج منذ عام ٢٠٠١، وسويسرا منذ عام ٢٠٠٨، وليختنشتاين منذ عام ٢٠١١، وبعد البلدان السبعة الأوائل انضمت إيطاليا، والنمسا عام ١٩٩٧، واليونان عام ٢٠٠٠، وبلدان الشمال الأوروبي عام ٢٠٠١، وانضمت تسع دول أخرى من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٧، بعد توسع

[١٠] – عبدالله علي عبو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة، مجلة الشريعة والقانون، العدد ٣٦، ٢٠١٦، ص١٨٨.

الاتحاد الأوروبي شرقا عام ٢٠٠٤[١١]، وهذه الدول هي جمهورية التشيك، واستونيا، والمجر، وليتوانيا، ولاتفيا، ومالطا، وبولندا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وست دول فقط من الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خارج منطقة شنغن وهي: بلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، وإيرلندا، ورومانيا، والمملكة المتحد، وانضمت إيطاليا إلى اتفاقية شنغن يوم ٢٧ نوفمبر من العام ١٩٩٠ لتلحق كدولة كبرى بركب الاتفاقية، ولتعطي قوة اكبر للاتفاقية[١٢].

وقد تمكنت دول الاتحاد بهذه الاتفاقية إيجاد سياسة أمنية محكمة، وعملت على إزالة الحدود بينها وبشكل تدريجي، إذ سهلت الاتفاقية حركة المواطنين والبضائع والخدمات في نطاق الحدود الداخلية للاتحاد الأوروبي، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز تهديدات أمنية جديدة كالجريمة المنظمة والارهاب والهجرة غير النظامية، إذ اعتمدت دول الاتحاد الأوربي اتفاقا مكملا لهذه الاتفاقية، حيث سمي بالاتفاق الإضافي لاتفاقية شنغن ١٩٨٥[١٣]، وصل عدد المنضمين لهذا الاتفاق إلى ست وعشرين دولة، وفيه تم تحديد الدول الاعضاء وشروط الدخول لهذه الدول وآلية منح التأشيرات قصيرة الآجل وتم تعزيز التعاون بين الاجهزة الامنية ومراقبة الحدود على اختلافاتها البرية والبحرية والجوية.

---

[١١]– حسن محمد نور عثمان، عوض الكريم مبارك ياسر، الهجرة غير الشرعية والجريمة، ط ١ الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨ ، ص١٤٢.

[١٢]– المصدر نفسه.

[١٣]– أمجد نادر، تعرف على الفرق بين دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة شنغن، الزيارة 25 نوفمبر، 2018, نشر على شبكة الإنترنت https://bit.ly/2G3QN6a :

كذلك تعزيز التعاون بين المؤسسات القضائية والأمنية من محاكم واجهزة شرطية ضمن مسائل تسليم المطلوبين والاسراع في تنفيذ الاحكام لهم[١٤] .

وقد اشارت الاتفاقية صراحة للهجرة غير المشروعة ، إذ جاء في المادة (٧) من الاتفاقية الاولى والموقعة عام ١٩٨٥ الى ان الدول الاطراف تسعى لتقريب سياسات التأشيرات في اقرب وقت لتجنب الاثار السلبية للهجرة.

بل ان الدول اتفقت فيما بينها على الشروع بتطبيق حياة التضييق على الهجرة قبل بداية العام ١٩٨٦ للحد من الانشطة التي عدها المجتمعون قد تعرض الامن للخطر.[١٥]

٢-ميثاق برشلونة ١٩٩٥:

عقد ميثاق برشلونة في ٢٧/٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥ بمشاركة ٢٧ دولة من بينها ١٥ دولة المكونة للاتحاد الأوروبي و٨ دول عربية (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان وسوريا) و٤ دول متوسطية غير عربية (تركيا، قبرص ومالطا)[١٦].

وعد الميثاق بداية حقيقية لإقامة مشاركة شاملة بين دول الاورو المتوسطي – اقتصادياً ومالياً- لتحقيق جملة من الاهداف من بينها:

أ-تحسين ظروف الحياة لسكان هذه البلدان.

ب-التقليل من فوارق النمو ورفع معدلات التوظيف

ج-تشجيع خطوات التعاون والتكامل بين البلدان عالمياً الشمال والجنوب.

---

[١٤]- تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠ ، ص٣٠٠.

[١٥]- خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص٨٠.

[١٦]- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة الافريقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٠٢.

د-رفع مستوى المساعدات العالمية المقدمة من الدول الاوربية للبلدان عالم الجنوب ، مع رفع معدلات التنسيق بين البلدان لمكافحة الهجرة غير المشروعة[١٧].

ومن أهم النقاط الواردة في الفقرة التمهيدية لهذا المحور هو تنظيم حركات الهجرة التي أصبحت تشكل تهديدا أمنيا لأوروبا إذ ميز المشاركون في هذا الميثاق بين الهجرة المشروعة وغير المشروعة في سنوات التسعينات، القادمة من بلدان الشراكة المتوسطية إذ كانت نسبة الهجرة غير النظامية او غير المشروعة تشكل الجزء الاكبر في ذلك الوقت فيما كانت الهجرة النظامية لا تشكل اكثر من ٨ % إلى ١٠ % فقط من اجمالي الهجرة المتجهة إلى بلدان الاتحاد وبالرغم من اعتراف الأعضاء في بيان برشلونة بالدور المهم الذي تؤديه الهجرة في علاقاتهم الا انه كان هناك شبه اتفاق على التفاوض من اجل ضبط معدلات الهجرة غير المشروعة لما باتت تشكله من ضغوط على الدول الاطراف في الاتفاقية.

وفي حقيقة الامر فإن اتفاق برشلونة ركز في مضامينه على الجانب الامني لتهديد الذي تشكله الهجرة غير المشروعة من اجل ايجاد حلول للعوامل والدوافع المسببة له ومن ذلك العوامل الاقتصادية[١٨].

إذ اتفقت الدول على العمل لرفع المستوى المعيشي للدول المصدرة للمهاجرين – إن صح التعبير– وتشجيع الاستثمارات بما يوفر فرص عمل ويساهم في بناء مناطق مزدهرة اقتصادياً ومستقرة امنياً لتثبيت السكان في بلدانهم.

---

[١٧]– محمد فتحي عيد، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠، ص ٨٢ .

[١٨]– سعادة مختاريه بن مغنية، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة سعيدة، ٢٠١٤–٢٠١٥، ص ٧٩

على الجانب الاجتماعي والثقافي انصب اهتمام الدول الاطراف في الاتفاقية على المهاجرين المتواجدين على الإقليم الأوروبي الذين يجب أن يعاملوا معاملة مساواة مع المواطنين الأوروبيين، وفي محاولته لإدراجهم ضمن المجتمع الأوروبي يتعهد الاتحاد الأوروبي على محاربة كافة السياسات التمييزية ضدهم، وإيجاد فرص حياة لهم تكون متساوية مع المواطنين خاصة في مجالات العمل والأجر والصحة والتعليم[١٩] كمحاولة منع لدمج المهاجرين مع بقية ابناء البلدان ضمن مجتمع واحد متماسك.

لقد تضمنت الاتفاقية على ضرورة تكييف التعاون بين الدول الاطراف لتحقيق حالة من الشراكة لمعالجة هذا الملف عبر جملة من الوسائل منها خلق فرص عمل وحماية الحقوق المنصوص عليها في التشريعات – فيما يخص المهاجرين المقيمين– كذلك الاتفاق على عقد لقاءات دورية لمحاربة الجرائم وتنسيق الجهود لحل المشاكل العالقة[٢٠].

٣–اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ٢٠٠٠

اعتمدت هذه الاتفاقية وعرضت للتوقيع والتصديق عليها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخامس والعشرين (٢٥) ودورتها الخامسة والخمسين (٥٥) من عام ٢٠٠٠، وتم توقيعها في مدينة " باليرمو " في إيطاليا، ودخلت حيز النفاذ في ٢٩ ايلول ٢٠٠٣، أسهمت الأمم المتحدة في إنشاء الاتفاقية، إذ توافد ممثلون عن مائة وأربع وعشرين (١٢٤) دولة، يميلون رؤساء دول وحكومات من جميع ارجاء العالم الى مدينة صقلية بهدف توقيع الاتفاقية الدولية .

---

[١٩] – سعادة مختارية بن مغنية، التحديات الأمنية للهجرة غير شرعية في الجزائر، مصدر سبق ذكره، ص ٨١ .

[٢٠] – عبد المالك صايش، التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة باجي متر، ٢٠٠٦–٢٠٠٧، ص ٨١ .

وبموجب هذه الاتفاقية فإن الدول الموقعة تلتزم بتجريم غسيل الاموال وعمليات الفساد وعرقلة العدالة مع الاتفاق على توفير اطار عمل يمكن من خلاله مصادرة عائدات الجريمة المنظمة من ممتلكات ومعدات وفيما يتعلق بموضوع الهجرة فان الاتفاقية صاحبها بروتوكول لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر لارتباط هذه العمليات – اي عمليات التهريب للمهاجرين– بانتشار الجريمة العابرة للحدود بحسب اطراف الاتفاقية، وعلى الرغم من ان الاتفاقية لم تتعامل مع مشكلة الهجرة بشكل مباشر الا انها كانت خطوة مضامنة جديدة لتعزيز التعاون ضمن هذا المجال غير انها تعاملت مع الموضوع ايضاً من زاوية امنية بحته.[٢١]

٤-بيان الرباط ٢٠٠١

بعد تفاقم مشكلة الهجرة غير المشروعة، طلبت ستون دولة أفريقية وأوروبية، المساعدة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وذلك للحد من الهجرة غير المشروعة القادمة من أفريقيا إلى أوروبا، إذ أصدرت الدول بيانا تعلن من خلاله اتفاقها على التعاون ومعالجة المشكلة، وصادق على البيان سبعة وخمسون وزيرا منهم ثلاثون وزيراً من الدول الأوربية، ووزيراً من الدول الأفريقية، وتضمن المؤتمر عدة وسائل للوقاية من الهجرة غير المشروعة، منها تدعيم الإمكانات المالية واللوجستية والتقنية والمادية والبشرية من أجل التحكم في تدفق الهجرة، إذ أعلنت السويد أنها ستوفر التمويل اللازم لخطة العمل

[٢١]– احمد عبد العزيز الأصقر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والاشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة في هذا القسم من الدراسة، وجبت الملاحظة أن محور الدراسة يتعلق بظاهرة الهجرة غير المشروعة، كمتغير ثابت، ونظراً لأهمية التحليل تضطر الدراسة المرور على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية باعتبارها متغير ونتيجة للهجرة غير المشروعة. غير مشروعة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،٢٠١٠، ص٤٥

المؤلفة من عشر نقاط، وضعها المفوض السامي لشؤون النازحين " أنطينيو غوتيرس " [٢٢] .

٥- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو ٢٠٠٤

دخل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو- الذي اعتمده قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥- حيز النفاذ في ٢٨ كانون الاول ٢٠٠٤، وهو يتناول المشكلة المتنامية للجماعات المنظمة التي تقوم بتهريب المهاجرين، وكان أحد الإنجازات الرئيسية للبروتوكول أنه – وللمرة الأولى في اتفاقية دولية عالمية – تم وضع تعريف لتهريب المهاجرين والاتفاق عليه[٢٣]، بينما ركز بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو على ضرورة معاملة المهاجرين معاملة إنسانية، وحماية حقوقهم الأساسية حماية تامة، ومحاربة أنشطة الجماعات المنظمة في مجال تهريب المهاجرين، كما تقرر اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة[٢٤]، وتدابير عامة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بينما يتناول كل من البرتوكولين الملحقين بها – بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص وبروتوكول تهريب المهاجرين مشاكل محددة وخاصة ناجمة عن الجريمة، وعليه فيجب أن تتم قراءتها وتطبيقها مقترنة بالاتفاقية، حيث أن جميع الأفعال المجرمة بموجب البروتوكولين هي مجرمة كذلك بموجب الاتفاقية نفسها، وقد اقر البروتوكول بالدور الكبير الذي يجب أن تلتزم به الدول في حماية المهاجرين السريين معتبرا إياهم ضحايا للجماعات

[٢٢] – عزت حمد الشيشني، المصدر السابق ، ص١٦

[٢٣] – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، ٢٠٠٠ .

[٢٤] – صايش عبد الملك ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩

المختصة بالتهريب، حيث تنص المادة (٢) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو [٢٥]: على منع و مكافحة تهريب المهاجرين وكذلك تعزيز التعاون و بين الدول الأطراف وكذلك حماية حقوق المهاجرين المهربين كما نصت المادة (٥) منه على انه " لا يجوز أن يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية " وهذا يعتبر حماية للمهاجرين من الأجهزة القانونية للدولة، ومن جانب أخر تقر بوجوب حماية المهاجرين من المهربين من خلال وضع النصوص القانونية اللازمة لتجريم التهريب وأي فعل أخر متعلق به، وهذا ما تنص عليه المادة (٦) فقرة ١، والفقرة ٣ من نفس المادة التي تعيد التأكيد على وجوب حماية المهاجرين من كل ما يمكن أن يهدد سلامتهم وحقوقهم الأساسية فتنص على انه: " يتعين على كل دولة طرف أن تعتمد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لاعتبار أي ظروف"[٢٦]: ومن ذلك:-

أ- تعرض للخطر، أو يرجح إن تعرض للخطر، حياة أو سلامة المهاجرين المعنيين .

ب- تستتبع معاملة أولئك المهاجرين معاملة لا إنسانية أو مهينة، بما في ذلك لغرض استغلالهم "

يهدف البروتوكول إلى منع ومكافحة تهريب المهاجرين، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الدول الأطراف، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين ومنع أسوء أشكال استغلالهم والتي غالباً ما تميز عملية التهريب، وقد عرف البروتوكول تهريب المهاجرين بأنه " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة

---

[٢٥]- يحيى غريبي و مراد قريبيز، الحماية المقررة للمهاجرين غير الشرعيين في ضوء تنامي الهجرة غير الشرعية، بحث منشور في مجلة صوت القانون ، المجلد السابع العدد ١ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٥٣

[٢٦]- المصدر نفسه ، ص١٥٤

طرف، ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"[٢٧]، إضافة إلى ذلك فقد ألزم البروتوكول كل دولة طرف القيام بتدابير أخرى لتجريم تهريب المهاجرين أو القيام بتسهيل التهريب، كالقيام بإعداد وثائق سفر مزورة، أو هويات مزورة، أو تمكين الأشخاص غير المواطنين أو المقيمين بصفة دائمة في الدولة المعنية، من البقاء فيها دون تقيدهم بالشروط اللازمة للبقاء، وفضلا عن التدابير السابقة فرض على الدول الأطراف اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية لتجريم الأفعال المجرمة في الفقرة الأولى من المادة السادسة المختصة بالتجريم، وذلك رهنا بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني، تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لاعتبار أي ظروف[٢٨].

نصت المادة السابعة من البروتوكول أن " تتعاون الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن، على منع وقمع تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وفقا لأحكام قانون البحار الدولي "[٢٩]، وعلى الدول الأطراف التعاون فيما بينها – حسب المادة العاشرة من البروتوكول – من خلال تبادل المعلومات حتى تتمكن من تحديد مرتكبي الاتجار بالبشر الذين يعبرون حدوداً دولية أو يشرعون في عبورها بوثائق سفر تخص أشخاصاً آخرين أو بدون وثائق سفر، وعلى الدول أن تعزز تدريب الموظفين المختصين في هذا المجال على الأساليب المستخدمة كافة في ملاحقة المجرمين من تجار البشر، وتطرق البروتوكول إلى كل جوانب الاتجار بالبشر، ووجه الدول لحمايتهم، كما أنه هدف إلى إيجاد شكل من التعاون

[٢٧]– (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها،٢٠٠٠،المادة ٣).

[٢٨]–(اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، ٢٠٠٠، المادة ٦)

[٢٩]–(اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، ٢٠٠٠، المادة ٧)

الدولي من أجل مواجهة تلك الجريمة ومعاقبة المتورطين فيها وتقديم الحماية والمساعدة لضحاياها[٣٠].

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية عن طريق البر والبحر والجو[٣١]، فقد تناول البروتوكول الثاني، مكافحة تهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية عن طريق البر والبحر والجو، وتنطلق أهمية هذا البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة من إحساس المجتمع الدولي بازدياد جرائم تهريب المهاجرين وزيادة نسبة المهاجرين بطريقة غير شرعية التي الحقه ضرراً عظيماً بالدول، ويهدف البروتوكول إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الرئيسية للهجرة، وخاصة الأسباب المرتبطة بالفقر وضرورة معاملة المهاجرين معاملة إنسانية، وحماية حقوقهم حماية تامة[٣٢]، وعرف هذا البروتوكول جريمة تهريب المهاجرين " تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو مادية أخرى "، وقد أعتمد هذا البروتوكول وعرض للتوقيع والتصديق عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠[٣٣].

قرارات منظمة العمل الدولي بشأن العمالة المهاجرة منظمة العمل الدولية هي الهيئة الوحيدة التي تتعاون فيه الحكومات ومنظمات الأعمال وأصحاب الأعمال،

---

[٣٠]-(اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها،٢٠٠٠،المادة ١٠).

[٣١] – أمير فرج يوسف، مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة الغير شرعية طبقاً للوقائع والمواثيق الدولية والبرتوكولات الدولية، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٠٩

[٣٢] – عادل حسن علي وآخرون، التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية، ص ١١٢

[٣٣] – أمير فرج يوسف، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٠

على أساس المساواة، وتبذل قصارى جهدها لضمان حماية حقوق العمال الأساسية، ورفع مستوي معيشتهم، والعمال المهاجرون هم هدف المنظمة، كما جاء في دستورها، وهو حماية حقوق العمال المهاجرين[٣٤]، وسعيا لتحيق هذا الهدف وضعت المنظمة أدوات قانونية، حيث تتضمن أحكاما مختلفة ومتطورة لمسايرة الأحداث والتطورات التي يشهدها العالم خاصة وأن حق المهاجر أصبح أحد الحقوق الأساسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باعتباره مظهراً لكفاح الإنسان من أجل البقاء والارتقاء[٣٥] .

أولت منظمة العمال الدولية لموضوع حماية حقوق العمال المهاجرين عناية خاصة، وذلك لأن الحق في العمل من الحقوق الاساسية الذي تبنها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان إذ قررت المادة ١٣ منه " أن لكل فرد حق التنقل واختيار محل إقامة داخل حدود كل دولة، ويحق لكل فرد أن يغادر إلى أي بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليها" [٣٦]، وترمي جهود منظمة العمل الدولية إلى تحقيق هدفين أساسين:

١ – حماية العمال المهاجرين أو أسرهم ورعايتهم في البلدان المستقبلة لهم، ومساواتهم في العمل مع العمال الوطنيين.

٢ – العناية بتنظيم الهجرة للعمل، في محاولة لتلافي الآثار السلبية للهجرة غير المشروعة، وذلك لتحقيق المنفعة المشتركة للدول المصدرة والعبور والمستقبلة معا.

---

[٣٤] – السيد عادل ، مصدر سبق ذكره، ص١١٣

[٣٥] – محمد أحمد إسماعيل، الاستخدام العربي للعمالة المصرية، دراسة مقارنة للإطار القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٥٧.

[٣٦] – المصدر نفسه، ص٧ .

١. الاتفاق العالمي للهجرة لمنع المعاناة والفوضى "مراكش ٢٠١٨"

يعد هذا الاتفاق واحداً من اهم المواثيق الدولية التي تم التوصل اليها للتعامل مع ملف الهجرة ، وتم اعتماده من قبل مائة واربعون دولة عربية وغربية، إضافة إلى المنظمات العالمية، وممثلون عن القطاع الخاص، في مدينة مراكش المغربية إطارا للتعاون الدولي لظاهرة الهجرة غير المشروعة، وبحسب الموقع الرسمي للأمم المتحدة عرف الاتفاق على أنه " هو أول اتفاق يتم التفاوض عليه بين الحكومات، وتم إعداده تحت رعاية الأمم المتحدة، لتغطية جميع أبعاد الهجرة الدولية بطريقة شاملة "[٣٧]، وكان العراق ضمن المشاركين في الاتفاق، وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق ليس ملزماً قانوناً – بمعنى أنه لا يفرض آية سياسات من جانب الأمم المتحدة على أية دولة بما يمس سيادتها – ويمكن للدولة الاسنى – منه إذ وجدته يتعارض مع مصالحها كما حصل بالنسبة لإيطاليا التي تتبنى نظرة مختلفة لملف المهاجرين غير الشرعيين، إلا انه كان بادرة مهمة على المستوى الدولي تبين اهتماماً دولياً بهذا الملف الانساني المعقد. ويذكر أن هذا الاتفاق يحد من الضغوطات على البلدان المستقبلة للكثير من المهاجرين، كما أنه يعزز فكرة الاعتماد على الذات للوافدين الجدد، وذلك من أجل تحقيق هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، كما يتضمن هذا الاتفاق، الذي نشرته الأمم المتحدة عقب المصادقة عليه، ثلاثة وعشرين (٢٣) هدفا، منها:

١- تخفيف العوامل التي تمنع الناس من بناء والحفاظ على سبل العيش في بلدانهم الأصلية.

٢- معالجة اهتمامات الدول والمجتمعات.

---

[٣٧] – وقف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين:
https://www.hrw.org/ar/report/

٣- والإحاطة الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تشهدها المجتمعات،

٤- وضع قاعدة الأدلة العالمية للهجرة الدولية واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.

٥- تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي، ويقر الاتفاق بأن الهجرة الآمنة والمنظمة تصلح للجميع عندما تجري وفق طريقة مستنيرة ومخططة وتوافقية، ويجب أن تتعاون الدول من أجل تلبية احتياجات المهاجرين في حالات ضعفهم، والتصدي للتحديات المرتبطة بهذا الملف.

يهدف الاتفاق لاسترشاد تنفيذ خطة التنمية الأممية لعام ٢٠٣٠، وما يتصل بها من استراتيجيات وبرامج على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، كما أنه يخطط لإنشاء وتعزيز مراكز للبحث والتدريب في مجال الهجرة أو مراصد الهجرة، مثل المرصد الأفريقي للهجرة والتنمية[٣٨]، وذلك لجمع البيانات والمعلومات كافة التي تعم بالفائدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكلية للهجرة في البلدان التي ستشهد هجرة بشرية وبلدان المعابر وبلدان المستهدفة للهجرة.

[٣٨] - جامعة الدول العربية ، ورقة معلومات حول الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، ص٤

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات منها:

أولا –الاستنتاجات:

١- على الرغم من كثرة النصوص التي تعالج ظاهرة الهجرة غير المشروعة إلا إنها لازالت غير كافية للحد من هذه ظاهرة.

٢- العلاجات الآنية والسريعة ومنها الحلول الأمنية لا يمكنها الحد بشكل كبير من تحركات المهاجرين غير الشرعيين.

٣- لازالت هنالك صعوبات تكتنف الحد من الهجرة غير المشروعة بسبب حقوق الدول في حفظ سلامة مراكبها وعدم الإضرار بمصالحها، مما يقف عائقا أمام جهات الضبط في الكشف عن المهاجرين المهربين برا او بحرا.

٤- تقاطع النصوص الدولية مع النصوص المحلية من الناحية العملية سبب فجوة سمحت لشبكات التهريب من التسلل عبر سواحل الدول.

ثانيا–التوصيات:

١- حث الدول على إبداء قدر أكبر من التعاون من خلال إيجاد آليات كفيلة بالحد من تحركات المهاجرين غير الشرعيين.

٢- اللجوء إلى منظومة القوانين الدولية التي تنظم عملية استخدام المياه الدولية وترجمتها كقانون داخلي يعتمد للحد من استغلال المياه الدولية في الهجرة غير المشروعة.

٣- وضع سياسات عامة تكفل الحد من الهجرة غير المشروعة والتذكير بمخاطر هذا النوع من الهجرة.

٤- تتبع رؤوس شبكات تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والحد من عملهم وملاحقة موارد تمويلهم والأموال التي يحصلون عليها من جراء التسهيلات التي يقدمونها للمهاجرين غير الشرعيين.